يتضمن سبعة بنود و 63 مادة درست وصيغت من قبل لجنة ضمت قطاعي التعاون والشؤون القانونية

الوزيرة الصبيح تصدر قراراً بتنظيم العمل التعاوني في البلاد

- وضع هيكل وظيفي وتقليص الوظائف الإشرافية إلى ثلاث فقط
- تنظيم الاجراءات المتبعة لطرح المناقصات والأعمال الانشائية وتحديد الكلفة
- تنظيم بند المعونة الاجتماعية بحيث أصبحت المخصصات بنسب متساوية
- وضع نظام محاسبي دقيق للبضاعة التالفة والراكدة وتبديل العهد والجرد

هند الصبيح

أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح قرارا وزاريا يعنى بتنظيم العمل التعاوني في البلاد بناء على قانون الجمعيات التعاونية الجديد.

ويتضمن القرار الذي يكمل القرارات السابقة ويلغي القرار رقم 195 لعام 2000 سبعة بنود و 63 مادة درست وصيغت من قبل لجنة ضمت قطاعي التعاون والشؤون القانونية وتنظم كل مواده اجراءات العمل بالجمعيات التعاونية لناحية انعقاد مجالس الادارات واللجان المنبثقة.

وينص القرار على وضع هيكل وظيفي وتقليص الوظائف الاشرافية الى ثلاث فقط كما نظم بند المعونة الاجتماعية بحيث أصبحت المخصصات بنسب متساوية للصرف داخل حدود منطقة عمل الجمعية في وقت حظر القرار الصرف على جمعيات المجتمع المدني ومراكز الخدمة والكوبونات.

ويشتمل أيضا على وضع نظام محاسبي دقيق للبضاعة التالفة والراكدة وتبديل العهد والجرد السنوي وأرباح الاسهم وسياسة الشراء وتسديد الموردين وأعطى القانون المنتج الوطني الافضلية بحيث الغى الاشتراطات عليه وتسويقه ووضع مكان خاص له. كما نظم الاجراءات المتبعة لطرح المناقصات والاعمال الانشائية وتحديد التكلفة لجميع الاعمال ونظم طريقة طرح الافرع المستثمرة وعملية فض المظاريف والتنازل عنها وتحديد الانشطة التي تكون ادارتها مباشرة من الجمعية.

و نظم القرار أيضا الدعوة الى الجمعية العمومية وادارة جلستها والترشح والانتخابات وحق مجلس الادارة بتشكيل ثلاث لجان رئيسية هي اللجنة المالية والادارية ولجنة المشتريات ولجنة الخدمات الاجتماعية ويجوز له تشكيل لجان مؤقتة على أن يتولى رئاسة اللجان الرئيسية أحد

حظر الصرف على جمعيات المجتمع المدني ومراكز الخدمة والكوبونات

أعضاء مجلس الادارة ومن غير اعضاء الهيئة الادارية بما لا يزيد عن رئاسة لجنة واحدة فقط.

وحدد العضوية في اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بثلاثة أو خمسة أعضاء كحد أقصى ويشترط لصحة انعقادها اكتمال النصاب القانوني ويحق لكل عضو المشاركة في عضوية اللجان كحد أدنى لجنة واحدة وبما لا يتجاوز لجنتين.

ويجوز بمقتضى القرار لرئيس إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة دعوة أي من الأعضاء الاخرين الى حضور جلساتها على ألا يكون لهم حق التصويت. وحظر على مجالس ادارات الجمعيات التعاونية القيام بتحميل تكلفة الاعلانات الخاصة على أموال الجمعية كما حظر السفر على نفقة الجمعية إلا بعد الموافقة المسبقة من الوزارة ويحظر أيضا الصرف من أموال الجمعية على أي اغراض انتخابية.

وفضلا عن ذلك حظر القرار التمتع بأي مزايا مادية تزيد عما هو مقرر بالمادة 18 من القانون وكذلك مخاطبة أي من الجهات الحكومية إلا من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو المشاركة في أي مؤتمرات أو ندوات أو زيارات خارجية الا بعد الموافقة المسبقة من الوزارة.

كما حظر إقامة أي منشأة تعاونية أو تخصيص اراض لها قبل الحصول على موافقة الوزارة الكتابية وحظر أيضا الاخذ بالاشعارات المجانية أو الخصومات التي يقدمها الموردون للانشطة الاجتماعية للجمعية.

ومنع القرار مجالس ادارات الجمعيات التعاونية من طرح المسابقات والمناقصات والممارسات او التكليف المباشر الخاص بأعمال مبانيها الانشائية وتجهيزاتها المستقبلية ومشاريع الانظمة الآلية ونظم المراقبة الامنية وعقود التوريد والصيانة والاستشارات والتصميم والاشراف مع المكاتب الاستشارية الهندسية والمؤسسات والشركات التي تزاول هذه الانشطة أو غير ذلك من المشاريع المتعلقة بعمل الجمعية إلا بعد العرض على الوزارة والحصول على موافقتها الكتابية المسبقة قبل البدء بالاجراءات المشار اليها أعلاه.

وكان القانون الجديد للجمعيات التعاونية في البلاد قد تم عرضه على المراقبين الاداريين والماليين في تلك الجمعيات والذين أبدوا ملاحظاتهم عليه قبل اعتماده.

بتوجيهات من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

الجيش الكويتي ينظم حملة للتبرع بالدم

الشيخ خالد الجراح

بمبادرة إنسانية ومن منطلق الدور الوطني وجه معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح منتسبي وزارة الدفاع من عسكريين ومدنيين للمشاركة في التبرع بالدم.

وتأتي هذه المبادرة بعد المناشدات التي صدرت من بنك الدم بشأن النقص الشديد في مخزون الدم خلال الشهر الماضي والذي صادف شهر رمضان المبارك وعيد الفطر.

يذكر أن الجيش الكويتي ساهم في حملات سابقة للتبرع بالدم، إستشعارا منه بأهمية المساهمة والتعاون بين وزارة الدفاع ومؤسسات المجتمع المدني، بإعتبار المساهمة بالتبرع بالدم من الواجبات الوطنية والإنسانية التي تحرص الوزارة على المشاركة فيها.

ومن المقرر أن يتم التنسيق بين وزارة الدفاع وبنك الدم لتحديد أيام التبرع ولتجهيز الفرق الطبية وسيارات التبرع في الأماكن المحددة مسبقا.

ناقشا آفاق تبادل الخبرات فيما يتعلق بالأنظمة الإدارية المحلية

محافظ الأحمدي بحث مع السفير البرازيلي إمكانيات وفرص التعاون

استقبل محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الحمد الصباح في مكتبه بديوان عام المحافظة، سفير جمهورية البرازيل لدى الكويت انطونيو كارلوس دو، الذي قدم له التهنئة بتوليه مسؤولية محافظة الأحمدي متمنيا له التوفيق والسداد في الدفع بعجلة التنمية في الكويت.

كما جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية التي تناولت مجمل شؤون السلك الدبلوماسي في دولة الكويت، والعلاقات الكويتية البرازيلية الوثيقة وآفاق تفعيلها على المستويات كافة، كما بحث الطرفان فرص تطوير التعاون المشترك وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالأنظمة الإدارية المحلية بوجه عام وشؤون المحافظات على وجه الخصوص بين البلدين الصديقين.

وفي ختام اللقاء تقدم الخالد بالشكر الى السفير كارلوس على تهنئته متمنيا التوفيق والنجاح لجهوده من أجل الدفع بعلاقات الصداقة الكويتية البرازيلية والتعاون المشترك في المجالات كافة الى آفاق أرحب.

وأعرب السفير كارلوس عن سعادته وإمتنانه لحفاوة استقبال المحافظ الخالد، وتقديره البالغ للرعاية التي تحظى بها بعثة بلاده الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية كافة على المستويين الرسمي والشعبي في دولة الكويت.

محافظ الأحمدي مستقبلاً السفير كارلوس دو

الشؤون: حرية التنقل والعمل للوافدين في دول الخليج

في لقاء لها مع صحيفة "الاقتصادية" قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح أن وزراء العمل الخليجيين يدرسون حاليا عدة قرارات ستتضح نتائجها في نوفمبر المقبل تتعلق بتوفير فرص العمل للمواطنين وحرية التنقل والإقامة والعمل للوافدين.

وتابعت: "هنالك دراسات من أكثر من دولة هي تحت البحث، وعدد من الدول قدمت مقترحاتها فيما يخص برامج توطين".

وفيما يتعلق بحرية الإقامة والتنقل أوضحت: "لا يزال الأمر تحت دراسة الوزارات الست، والمقترح يشمل المواطنين والوافدين والهجرة أيضا" وتحفظت الوزيرة عن ذكر تفاصيل أخرى إلى حين إنهاء دراسة الموضوع.

آثاره اقتصرت على الأضرار المادية

«الإطفاء» تسيطر على حريق في عمارة سكنية بمنطقة الصوابر

النيران تتصاعد من أحد الشقق

- الانصاري: وحدة تحقيق الحوادث تتولى عملية جمع المعلومات اللازمة لمعرفة أسباب الحريق وملابساته
- تلقيت اتصالا من الوزير العبدالله ثمن خلاله التضحيات التي يقدمها رجال الإطفاء على مدار الساعة

أكد المدير العام للادارة العامة للاطفاء اللواء يوسف الانصاري السيطرة على الحريق الذي اندلع الليلة في احدى العمارات السكنية بمنطقة الصوابر في محافظة العاصمة مبينا ان آثار الحريق اقتصرت على الاضرار المادية.

وقال اللواء الانصاري لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الادارة العامة للاطفاء تلقت بلاغا عن اندلاع حريق بعمارة سكنية حيث توجهت ثلاثة مراكز اطفاء الى المكان وتمكنت من السيطرة عليه مشيرا الى تولي وحدة تحقيق الحوادث عملية جمع المعلومات اللازمة لمعرفة أسباب الحريق وملابساته.

وذكر انه تلقى اتصالا من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح عقب السيطرة على الحريق اشاد خلاله بالتضحيات التي يقدمها رجال الاطفاء على مدار الساعة لحماية ارواح البشر والممتلكات وخدمة الكويت.

وأعرب اللواء الانصاري عن شكره وتقديره لرجال الاطفاء على جهودهم الكبيرة المبذولة لحماية الممتلكات والارواح في البلاد وسرعة الاستجابة والتعامل الجيد مع الحرائق والحوادث المختلفة.

تفعيلاً للمشاريع الإستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

العنجري: حولي تدش أول مدرسة مراقبة بالكاميرات على مستوى الكويت

- الصعيليك: سيتم تسلم باقي مدارس المنطقة تباعا من الشركة المنفذة قبل بداية العام الدراسي
- تركيب 12 كاميرا في كل مدرسة موزعة على المواقف الخارجية والمدخل الرئيسي والساحات

العنجري يتفقد نظام عمل الكاميرات

صرح مدير عام منطقة حولي التعليمية أ. انور العنجري أن الفريق الخاص والمكلف بمتابعة تركيب كاميرات المراقبة للمرافق المدرسية في منطقة حولي التعليمية قد استلم أول مدرسة على مستوى دولة الكويت في منطقة حولي التعليمية وهي مدرسة عثمان عبداللطيف العثمان الابتدائية بنين وذلك تفعيلا لأحد مشاريع الاستراتيجية الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية، هذا وقد أكد م. طالب الصعيليك مراقب التقنيات والمكتبات في حولي بأنه سيتم استلام باقي مدارس المنطقة تباعا من الشركه المنفذة لتركيب الكاميرات قبل بداية العام الدراسي الحالي، مضيفا بأنه سيتم تركيب عدد ١٢ كاميرا في كل مدرسه موزعة على المواقف الخارجية والمدخل الرئيسي والساحات الخلفية وكذلك غرف الكنترول وغرف الموسيقى ومختبر الحاسوب، على أن تكون مسؤلية متابعة شاشات المراقبة لمدير المدرسة والمدير المساعد.